جامعة ابن طفيل IBN TOFAIL UNIVERSITY
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES & SOCIAL SCIENCES

شعبة التاريخ والحضارة
جدع مشترك التاريخ والتراث
الفصل: الأول

السنة الجامعية: 2024-2025

خلاصة

يمثل المجال الطبيعي المغربي لوحة جغرافية فريدة تتجلى في تداخل عناصر متنوعة من جبال وسهول وهضاب ومجالات صحراوية، ما يمنح البلاد غنى بيئيا وبنيويا متميزا في المنطقة. فهذا التنوع الطبيعي، الذي ينبع من موقع المغرب الجغرافي الاستراتيجي وتنوعه البنيوي، أفرز إمكانيات طبيعية واعدة، لكنه في الوقت ذاته يُظهر هشاشة كبيرة أمام التغيرات المناخية والكوارث الجيولوجية والأنشطة البشرية المتزايدة كالاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتوسع العمراني غير المنظم.

ومن أبرز النتائج في هذه الوحدة:

التنوع الكبير الذي يتميز به المغرب على المستوى الجيولوجي والتضاريسي، والذي يجعله بلدا ذا إمكانيات طبيعية غنية، حيث يتميز بثلاثة مجالات بنيوية كبرى (المجال الريفي، المجال الأطلسي، المجال الصحراوي)، أما على مستوى التصنيف التضاريسي، فيجمع المغرب بين المجالات الجبلية كسلاسل الأطلس والريف، والسهول الخصبة كسهول الغرب وتادلة واللوكوس، والهضاب الداخلية، إضافة إلى الحمادات والصحارى الممتدة في الجنوب الشرقي. وهو تقسيم يعكس تنوعا جيولوجيا وتضاريسيا يؤثر مباشرة على توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.

ويكتسي المناخ دورا محوريا في هذا التكوين، حيث يساهم انتظام السلاسل الجبلية في التحكم بتوزيع التساقطات وتنظيم الموارد المائية. غير أن هذا التنوع المناخي، الذي يتراوح بين المتوسطي والصحراوي، يجعل المغرب عرضة لاضطرابات مناخية حادة، من جفاف متكرر إلى فيضانات مدمرة، ما يفرض ضرورة اعتماد مقاربات استباقية في تدبير الموارد.

ومن أهم الموارد الطبيعية التي يتميز بها المغرب :

الموارد المائية؛ والتي تشكل ثروة استراتيجية تواجه اليوم تحديات كبيرة بسبب تزايد الطلب، وتوالي فترات الجفاف، وسوء التوزيع المجالي والزمني، مما يفرض على الدولة والمجتمع اعتماد سياسات ترشيد مبنية على تشييد السدود، وتنويع مصادر التزود كتحلية مياه البحر وإعادة استعمال المياه العادمة.

التنوع البيئي؛ فهو أحد أوجه الغنى الطبيعي للمغرب، حيث تتنوع النظم الإيكولوجية من الغابات المتوسطية إلى الواحات الصحراوية، غير أن هذا التنوع مهدد بفعل التصحر، واجتثات الغطاء النباتي، والضغط الديموغرافي المتزايد، مما يقتضي جهودا حثيثة للحفاظ على التوازن البيئي بتكثيف جهود التشجير وحماية النظم الإيكولوجيا. وتعد التغايرية المناخية التحدي الأكبر، حيث يتوقع أن تتفاقم موجات الجفاف والفيضانات، مما يستلزم تكييف البنى التحتية والقطاع الفلاحي مع هذه التحوّلات.

يظهر تحليل المعطيات الطبيعية للمغرب أن البلاد تمتلك ثروة جغرافية فريدة، لكنها تحتاج إلى تدبير معقلن لمواردها، خاصة المياه، لضمان استدامتها في ظل النمو الديموغرافي والتغيرات المناخية. كما أن التخطيط المجالي المتوازن بين المناطق الرطبة والجافة والصحراوية، والاستثمار في البنيات التحتية، سيكونان أساسيين لمواجهة التحديات المستقبلية، وضمان تنمية مستدامة ومتكاملة مبنية على تخطيط مجالي يراعي خصوصيات كل جهة واشراك كل الفاعلين.

إذا كانت الجغرافيا الطبيعية للمغرب قد أظهرت تنوعًا بيئيًا ومجاليًا غنيا يميز البلاد، فإن الجغرافيا البشرية بدورها، تعكس هذا التنوع من خلال تفاعل الإنسان مع مجاله الطبيعي، سواء من حيث توزع السكان، أو أنماط الاستغلال الاقتصادي، أو مظاهر التعمير.

فالمجال المغربي لا يُفهم فقط من خلال معطياته الطبيعية، بل من خلال كيفية استثمار الإنسان لهذه المعطيات واستجابته للتحديات التي تطرحها. ويبرز ذلك في تفاوت الكثافة السكانية بين المناطق، وتباين الأنشطة الاقتصادية، واختلالات التهيئة الحضرية والقروية، إلى جانب تأثير العوامل الاجتماعية والديمغرافية على بنية المجتمع المغربي.

ويمثل فهم الجغرافيا البشرية للمغرب مدخلا ضروريا للتذكير بأهمية الاستيطان البشري وتحليل دينامية السكان عبر التاريخ، سواء تعلق الأمر بالدينامية الديموغرافية أو مختلف أصناف الهجرة، وما رافق ذلك من تطور للمدن، واستغلال للمجال وتغير وظيفي في المهن الاقتصادية، وكذا التحديات

المرتبطة بالتنمية المجالية والعدالة الاجتماعية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي يعرفها المغرب في العقود الأخيرة.